

أثر عائدية هيكل الملكية في ربحية المصارف التجارية

دراسة تحليلية في عينة من المصارف الأجنبية العاملة في العراق^(*)

الباحثة: رفل عقيل ابراهيم

جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد

rafal.20bap319@student.uomosul.edu.iq

أ.م.د. سجي فتحي محمد يونس

جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد

saja.fathi@uomosul.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.4.6.13>

تاريخ استلام البحث ٢٠٢٢/١١/٢٤ تاريخ قبول النشر ٢٠٢٢/١٢/٣ تاريخ النشر ٢٠٢٣/٦/٣٠

المستخلص

انطلاقاً من الأهمية البالغة لهيكل الملكية في تعزيز الأداء المالي للمصارف، وبما تعكسه عن مدى قوة وإمكانية استمرار عمل المصارف ونجاحها، الذي يصب في تعظيم ثروة المساهمين، سعى البحث إلى قياس وتحليل أثر هيكل الملكية الأجنبية في ربحية المصارف التجارية الأجنبية العاملة في العراق، فضلاً عن تحديد وتشخيص العوامل المؤثرة في مؤشر الربحية لعينة مكونة من (8) من المصارف الأجنبية، للفترة من (٢٠١٠-٢٠٢٠) باعتبارها من أهم الصيغ الجادة والموضوعية للوصول بأداء القطاع المصرفي إلى مستوى من النمو والربحية قادر على دعم وتعظيم ثروة المساهمين.

تم استخدام نماذج انحدار البيانات المزدوجة (Panel Data)، والمتمثلة بنموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج الأثر الثابت (FEM) ونموذج الأثر العشوائي (REM). وتوصل البحث إلى:

تنوع العوامل المؤثرة في الأداء المالي من حيث اشتغالها على متغيرات (الملكية الأجنبية، الحجم، والعمر، والدخل، والتوظيف) التي تتباين في تحديد مستويات ربحية المصرف بحسب هيكل ملكيته.

الكلمات المفتاحية: هيكل الملكية، الملكية الأجنبية، مؤشر الربحية.



مجلة اقتصاديات الأعمال

المجلد (٤) العدد (٦) ٢٠٢٣

الصفحات: ٢٤٥-٢٦٥

(*) البحث مستل من رسالة ماجستير للباحثة الثانية.

The effect of return on ownership structure on the profitability of commercial banks

An analytical study on a sample of foreign banks operating in Iraq^(*)

Dr. Sajah Fathi Mohamed Younis

Mosul University

College of Administration and Economic

saja.fathi@uomosul.edu.iq

Researcher: Rafi Aqeel Ibrahim

Mosul University

College of Administration and Economic

rafal.20bap319@student.uomosul.edu.iq

Abstract

Proceeding from the great importance of the ownership structure in enhancing the financial performance of banks, and as it reflects on the extent of the strength and possibility of the continuity of the banks' work and their success, which contributes to maximizing the wealth of shareholders, the study sought to measure and analyze the impact of the foreign ownership structure on the profitability of foreign commercial banks operating in Iraq, as well as Identifying and diagnosing the factors influencing the profitability index for a sample of (8) foreign banks, for the period (2010-2020) as one of the most serious and objective formulas to reach the performance of the banking sector to a level of growth and profitability capable of supporting and maximizing shareholder wealth.

Dual regression models (Panel Data) were used, represented by the pooled regression model (PRM), the fixed effect model (FEM), and the random effect model (REM). The study found:

The diversity of the factors affecting the financial performance in terms of their inclusion of variables (foreign ownership, size, age, income, and employment) that vary in determining the bank's profitability levels according to its ownership structure.

Key words: Ownership Structure, Foreign Ownership, Profitability Index.

(*) The research is extracted from a master's thesis of the second researcher.

منهجية البحث والدراسات السابقة:

يتطلب الإطار النظري والعملي للدراسة عرض لمنهجية البحث المعتمد من ناحية المشكلة والأهمية والأهداف، فضلاً عن بيان فرضية البحث وأساليب جمع البيانات وحدود البحث، كما يأتي:

أولاً: مشكلة البحث:

إن الجدل المثار بين الباحثين حول نتائج الدراسات السابقة التي تناولت أثر هيكل الملكية في ربحية المصارف التجارية، إذ اتفق العديد من الدراسات، على وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين هيكل الملكية وربحية مثل المصارف التجارية مثل دراسة (Abu-Mohamed, 2015; Jolevska, et.al., 2018; Serdaneh & Mah'd, 2018)، وعلى النقيض من ذلك اتفق العديد من الدراسات على وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بين هيكل الملكية وربحية المصارف التجارية مثل دراسة (Chege, 2013; Chowk, et.al., 2017; Kirimi, et.al., 2022)، ولهذا تكمن مشكلة البحث في محاولة التعرف على مدى تأثير هيكل الملكية على الأداء المالي في المصارف التجارية، وكذلك معرفة الفجوة البحثية بين هيكل الملكية الأجنبية وربحية المصارف التجارية. وتتمحور مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

ما هو أثر الملكية الأجنبية (الحصص المملوكة من الأجانب) في الأداء المالي للمصارف عينة البحث؟

ثانياً: أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أهمية القطاع الذي سيتم تناوله في البحث، المتمثل بالقطاع المصرفي، الذي يعد أحد أهم القطاعات الاقتصادية والمحرك الأساس للتقدم الاقتصادي، كما تكمن أهمية البحث بشكل أساسي من خلال دراسة العلاقة بين هيكل الملكية الأجنبية، وأثرها في ربحية المصارف التجارية والكيفية التي يمكن الاستفادة منها وبما يسهم في تطوير القطاع المصرفي.

ثالثاً: هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث تحديد اتجاه أثر الملكية الأجنبية على ربحية المصارف التجارية (المشمولة بالبحث).

رابعاً: فرضية البحث:

اعتماداً على هدف البحث ومشكلته تم الاعتماد على الفرضية الرئيسية الآتية:

الفرضية الرئيسية للبحث: يوجد أثر إيجابي للملكية الأجنبية على ربحية المصارف المشمولة بالبحث. وتنبتق من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية الآتية:

١. يوجد أثر إيجابي للملكية الأجنبية على ربحية المصارف عينة البحث.
٢. يوجد أثر إيجابي لحجم المصرف في أداء المصارف الأجنبية عينة البحث.

خامساً: منهج البحث:

لتحقيق هدف البحث والحصول على النتائج، فقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي في بعض عناصر البحث من خلال وصف دقيق للمفاهيم المرتبطة بهيكل الملكية الأجنبية وربحية المصارف المدرجة في سوق الأوراق المالية العراقية واختبار الفرضيات.

سادساً: حدود البحث:

١. **الحدود المكانية:** امتدت حدود البحث مكانياً لمجموعة من المصارف التجارية الأجنبية العاملة في العراق.
٢. **الحدود الزمنية:** تمتد فترة البحث لتشمل الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، إذ شهدت هذه الفترة تطورات مالية ومصرفية على الصعيد المحلي والدولي .

الدراسات السابقة:

إن الجدل المثار بين الباحثين حول نتائج الدراسات السابقة التي تناولت أثر هيكل الملكية الأجنبية في ربحية المصارف التجارية الأجنبية العاملة في العراق، إذ اتفق العديد من الدراسات على وجود علاقة ارتباط معنوية موجبة بين هيكل الملكية وربحية المصارف التجارية مثل:

١. دراسة (Mohamed, 2015):

The Impact of Foreign Ownership on Commercial Bank's Efficiency: A Case of Oman

هدفت دراسة (Mohamed, 2015) إلى تحليل تأثير الملكية الأجنبية على الكفاءة المالية للمصارف العمانية، اعتماداً على بيانات (16) مصرف من المصارف المدرجة في البورصة العمانية، وذلك خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٣)، باستخدام اختبار t للتحقق مما إذا كان هناك اختلاف كبير في أداء المصارف وفقاً للملكية، فضلاً عن ذلك، تم استخدام نموذجين للانحدار لتقييم تأثير صافي هامش الفائدة (NIM)، ونسبة الائتمان إلى الودائع (CDR)، ومصرفات الفائدة إلى إجمالي القروض (IETTL)، والموجودات السائلة إلى نسبة اقتراض الودائع (LADST) وصافي القروض إلى نسبة إجمالي الموجودات (NLTA) على العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) لهذه المصارف، وأشارت نتائج البحث أن المصارف المحلية تظهر أداء أفضل من المصارف الأجنبية من حيث الربحية (ROA) و (ROE)، بينما تظهر المصارف الأجنبية أداء أفضل في السيولة وكفاية رأس المال، كما لا يختلف الأداء المالي إحصائياً بين الملكية الأجنبية والمحلية من حيث الربحية والسيولة؛ ومع ذلك، فهي ذات دلالة إحصائية من حيث كفاية رأس المال.

٢. دراسة (Jolevska, et.al., 2018):

The impact of ownership of banks on their performance: case study of sample of balkan countries

سعت دراسة (Jolevska, et.al., 2018) إلى معرفة العلاقة بين ملكية المصارف (الأجنبية مقابل المحلية) وربحية المصارف في ثلاث دول في جنوب شرق أوروبا، (بلغاريا ومقدونيا وصربيا) باستخدام بيانات مالية مصرفية، على أساس عينة مكونة من (24) مصرفاً من ثلاثة بلدان باستخدام سلسلة بيانات من (ROE) للفترة (2008-2016)، وتوصلت استنتاجات هذا البحث إلى أن المصارف التي لديها مالكون أجانب في بلدان العينة لديها أنظمة أفضل لإدارة مخاطر الائتمان.

٣. دراسة (Abu-Serdaneh & Mah'd, 2018):

Ownership Structure Impact on Jordanian Banks' Financial Performance

تناولت دراسة (Abu-Serdaneh & Mah'd, 2018) إلى فحص تأثير هيكل الملكية على أداء المصارف التجارية الأردنية للفترة (2005-2014)، كما سعت هذه البحث إلى التحقق في

تأثير خصائص أداء المصرف، وتم استخدام (العائد على الاستثمار والعائد على حقوق الملكية) لتقييم الأداء المالي للمصارف، كما تم قياس هيكل الملكية باستخدام تركيز الملكية المؤسسية والملكية الأجنبية والملكية الحكومية، وتمت تغطية خصائص المصرف باستخدام الحجم والعمر ونسبة الديون إلى حق الملكية، وأظهرت نتائج البحث أن ربحية المصارف تتناقص بشكل ملحوظ مع تركيز الملكية العالي، وحجم المصارف الأكبر، وارتفاع نسبة الديون إلى حقوق الملكية، وفي الوقت نفسه، كان للملكية الأجنبية والملكية الحكومية تأثير إيجابي كبير على أداء المصارف، علاوة على ذلك، لم تجد النتائج أي تأثير للملكية المؤسسية والعمر على أداء المصارف الأردنية.

وعلى النقيض من ذلك اتفق العديد من الدراسات على وجود علاقة ارتباط معنوية سالبة بين هيكل الملكية والأداء المالي مثل:

١. دراسة (Havrylchyk & Jurzyk, 2008):

Profitability of foreign and domestic banks in Central and Eastern Europe: does the mode of entry matter?

هدفت دراسة (Havrylchyk & Jurzyk, 2008) إلى تحليل الفروق في الربحية بين المصارف المحلية والأجنبية، على عينة مكونة من (418) مصرفاً في دول أوروبا الوسطى والشرقية للفترة (1993-2004)، باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وأظهرت النتائج أن المصارف الأجنبية تمتلك ميزة واحدة مهمة للغاية مقارنة بالمصارف المحلية، وهي أن أرباحها لا تتأثر سلباً بالانكماش الاقتصادي في البلدان المضيفة لها.

٢. دراسة (Mihai, et.al., 2013):

The impact of foreign ownership on the performance of Romanian banks

تناولت دراسة (Mihai, et.al., 2013) قياس أثر الملكية الأجنبية على أداء المصارف، من خلال دراسة أجريت للمصارف المدرجة في بورصة بوخارست، وتم استخدام العائد على الموجودات (ROA) والعائد على حق الملكية (ROE)، لقياس الأداء المالي عن طريق نموذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد، ووجد البحث أن ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي ووجود الملكية الأجنبية، وذلك بسبب أن وجود الملكية الأجنبية تقلل من أداء المصارف.

٣. دراسة (Aymen, 2014):

Impact of Ownership Structure on Financial Performance of Banks: Case of Tunisia

سعت دراسة (Aymen, 2014) إلى معرفة تأثير هيكل الملكية على الأداء المالي للمصارف، واشتملت على (19) مصرفاً في تونس خلال الفترة (2000-2010)، ولقياس الأداء المالي تم استخدام العائد على الموجودات (ROA). وأربعة أنواع من الملكية (تركز الملكية، الملكية العامة، الملكية الخاصة، الملكية الأجنبية) لقياس هيكل الملكية، وأشارت النتائج أن العائد على الموجودات له علاقة سلبية بالملكية الأجنبية وتركز على الملكية، في حين أن العائد على الموجودات له علاقة إيجابية مع الملكية العامة والملكية الخاصة، وبشكل عام فإن تأثير هيكل الملكية كان محدوداً على الأداء المالي للمصارف التونسية عينة البحث.

المبحث الأول: طبيعة هيكل الملكية وأهم محدداته:

يعد مفهوم هيكل الملكية من المفاهيم التي حظيت باهتمام كبير من قبل الكتاب والباحثين لما له من دور كبير على أداء المصارف، إذ أصبح هذا المفهوم من المفاهيم الأساسية لقياس مدى تطبيق قواعد الحوكمة، وبناءً عليه يتناول المبحث الأول المحاور الآتية:

أولاً: مفهوم هيكل الملكية:

يعني هيكل الملكية بأنه نسبة الأسهم التي يمتلكها مختلف الأطراف من قبل مالكي المصرف (Osemene, et.al., 2018:212)، أو هو بمثابة هوية المساهمين داخل المصرف من حيث ارتباطهم بحجم ممتلكاتهم باعتبارها المتغير الرئيس المؤثر على أداء المصرف (الركابي، ٢٠٢٢: ٤٦٦).

وترى الباحثة بأن هيكل الملكية هو مقدار الأسهم أو الحصص التي يمتلكها الأفراد داخل المصرف والتي يتكون منها رأس مال المصرف، فضلاً عن كيفية إدارة هذه الأسهم من قبل مديري المصارف.

ثانياً: أنماط هياكل الملكية:

تتباين وجهات النظر حول تصنيف أنماط هياكل الملكية، إذ يعتمد كل منها على أساس معين في التصنيف، ويمكن تصنيف أنماط هيكل الملكية وفقاً للتصنيفات الآتية:

١. **هيكل الملكية العائلية Family Ownership Structure**: يقصد به المصرف الذي يعمل به شخصين أو أكثر من أفراد عائلة واحدة والذين يمتلكون النصيب الأكبر فيه (بطاينة، ٢٠١٩: ١٠٢).

٢. **هيكل الملكية الفردية Sole Proprietorship Structure**: تتكون الملكية الفردية من عدد كبير من المساهمين ولكن يمتلك كل منهم عدداً قليلاً جداً من الأسهم، بحيث لا يمكنهم من التأثير على القرارات التي تتخذها، وكذلك عدم قدرتها على فرض سيطرتها على الشركة من تلقاء نفسها، وهذا من شأنه يؤدي إلى عدم قدرتهم على تحقيق مصالحهم التي تتعارض مع مصالح مجلس الإدارة، فضلاً عن عدم قدرتهم على التأثير في القرارات المتعلقة بإدارة أرباح المصرف (شقور، ٢٠١٦: ٦).

٣. **هيكل الملكية الإدارية Administrative Ownership Structure**: تشير الملكية الإدارية إلى النسبة المئوية للأسهم المملوكة من قبل المديرين في المصرف أو عدد الأسهم المملوكة من قبل الرئيس التنفيذي أو عدد الأسهم المملوكة للمدير العام والتي تساهم في موائمة مصالحهم مع مصالح المساهمين (الفضل وآخرون، ٢٠١٧: ٢٨٦).

٤. **هيكل الملكية المؤسسية Institutional Ownership Structure**: يشير إلى مقدار أسهم المصرف المملوكة للمؤسسات والهيئات الأخرى مثل البنوك وشركات التأمين، وقد أظهرت العديد من الدراسات أن الملكية المؤسسية لها دور إيجابي في الإشراف على المصرف، فضلاً عن قدرتها في الحصول على العديد من المعلومات التي قد لا تكون متاحة للمستثمرين الآخرين مما يساعد في تقليل تكاليف الوكالة (زريقات وآخرون، ٢٠١٦: ٣١٢).

٥. **هيكل الملكية الحكومية Government Ownership Structure**: يشير إلى نسبة الأسهم المملوكة من قبل الدولة من دون مشاركتها المباشرة في تشغيلها وإدارة المصرف (سيما، ٢٠١٨: ١٢٣).

٦. **هيكل الملكية الأجنبية:** تمثل نسبة يملكها المستثمرين الأجانب من أسهم المصرف ما خارج حدود البلد (أبو العلا، ٢٠١٩: ٧٥)، أو هم مجموعة من المستثمرين الأجانب أفراداً ومؤسسات يقومون بالبحث عن أسواق مختلفة في بلدان مختلفة بحثاً عن استثمار أفضل يقوم بتلبية متطلباتهم وتوقعاتهم (Abu-Serdaneh, 2018: 4).

وتلعب الملكية الأجنبية دوراً هاماً على صعيد تحسين الحوكمة المؤسسية، إذ يمكن لهؤلاء المستثمرين الأجانب من ممارسة دور إشرافي على المصارف التي يستثمرون فيها، وعادة ما يمارس المستثمرون الأجانب دورهم الرقابي على المصارف المحلية من خلال استخدام حق التصويت للتأثير على القرارات الإدارية أو عن طريق التهديد بسحب استثماراتهم من المصارف المحلية، وفي سياق نظرية عدم تماثل المعلومات وبعد المسافة ونظرية المعرفة يمكن أن تتوازن فرصة حصول المستثمرين المحليين على معلومات أكثر من المستثمرين الأجانب مع ميزة الخبرة المعرفية لدى المستثمرين الأجانب التي تفوق المعرفة لدى المستثمرين المحليين، وهذا بدوره يساهم في الحد من التلاعب بالأرباح (العامري، ٢٠١٨: ١٥٥).

وتتميز الملكية الأجنبية بالعديد من المزايا والمتمثلة بالآتي: (Chantapong, 2003: 12)

١. قدرة المصارف الأجنبية من دخول رأس مال كبير للبلدان المضيفة.
٢. تقوم المصارف الأجنبية بنقل التكنولوجيا للبلد المضيف، وهذا يؤدي إلى ابتكار منتجات جديدة وزيادة المهارات التقنية ولاسيما في البلدان النامية.
٣. تعزيز المنافسة المتزايدة وتحسين كفاءة القطاع المصرفي.
٤. يؤدي دخول المصارف الأجنبية للبلد المضيف إلى زيادة في أجور العمالة أي زيادة نسبة التوظيف.
٥. إنشاء نظام مصرفي ومالي أقل هشاشة وأقل عرضة للازمات المحلية.
٦. تبني أفضل الممارسات في الصناعة المصرفية لأن المصارف الأجنبية لديها الخبرة في مجالات إدارة المخاطر.

ويرى (Mamatzakakis, 2017: 12) إن سلبات الملكية الأجنبية تتمثل بالآتي:

١. يمكن للمصارف المملوكة للأجانب أن تعرقل استقرار القطاع المصرفي المحلي وذلك من خلال زيادة المنافسة.
٢. تؤدي المصارف المملوكة للأجانب إلى تقليل الوصول إلى التمويل بالنسبة لغالبية البنوك المحلية، إذ ركزوا فقط على الجزء الأقل خطورة والأكثر شفافية.
٣. تؤثر الملكية الأجنبية سلباً على كفاءة المصارف المحلية.
٤. تؤثر الملكية الأجنبية سلباً على التنمية الاقتصادية للبلد المضيف، وذلك من خلال ضغطها على السياسة الحكومية.
٥. زيادة إنتاجية المصارف ذات الملكية الأجنبية يؤثر سلباً على المصارف المحلية مما يجعل الأخيرة أقل تنافسية.

ويرى المؤيدون لفكرة وجود الملكية الأجنبية في الاستثمارات المحلية بأن وجود هيكل الملكية المشترك المحلية والأجنبية سوف يعطي المزيد من الفرص للمصارف المحلية للاستفادة والتعلم من الشركاء الأجانب، ومن ثم تسهيل نشر التكنولوجيا، إذ إن الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى رفع الجودة العامة للتكنولوجيا المتاحة محلياً (Zhengning, 2015: 4).

ثالثاً: النظريات المتعلقة بهيكل الملكية:

١. نظرية الوكالة Agency Theory:

يمكن تعريف نظرية الوكالة من وجهة نظر (Khalifa,2018:6) بأنها عقد يسمح بموجبه فرد أو مجموعة من الأفراد من تعيين فرداً آخر يتصرف نيابة عنهم، أو إنها مجموعة من العقود المترابطة كل منها عبارة عن علاقة وكالة بين طرفين، أحدهما المالك الذي يمتلك الموجودات الإنتاجية، والآخر هو الوكيل الذي يدير ممتلكات الموكل بموجب شروط العقد (مصطفى، ٢٠٠٩: ١٦٧)، وبشكل عام تستند نظرية الوكالة على وجود علاقة بين طرفين، هما الأصيل والوكيل، وتقوم هذه النظرية على الفرضيات الآتية: (شقور، ٢٠١٧: ٣١)

أ. اتصاف أفراد العلاقة بالنضج الاقتصادي.

ب. التفضيلات المختلفة للمشاركين في العلاقة.

ت. القدرة على حث الوكيل على القيام بالتزاماته وتنفيذ مسؤولياته.

ثانياً: نظرية أصحاب المصلحة Stakeholder Theory:

يمكن تعريف أصحاب المصلحة بأنهم المجموعات التي بدونها يتوقف المصرف عن مزاولة أعماله (Tanko,et.al.,2015:592).

وبشكل عام يمكن القول بأن مفهوم أصحاب المصلحة يدور حول ما يجب أن يكون عليه المصرف وكيف ينبغي تصوره، وقد أكد بعض الباحثين على ضرورة عد المصرف بمثابة مجموعة من أصحاب المصلحة، أي إن الغرض من المصرف يجب أن يكون حول إدارة مصالحهم واحتياجاتهم ووجهات نظرهم (Chege,2013:16).

رابعاً: طبيعة هيكل الملكية:

يعد هيكل الملكية مكوناً أساسياً للحكومة، وهو النظام المعقد للقوى القانونية والمؤسسية والسوقية التي تحدد كيفية إدارة المصارف، ويمكن وصف هيكل ملكية المصرف، كما أشارت الدراسة (Tusiime,et.al.,2011:251) من خلال طريقتين رئيسيتين وكما يأتي:

أ. درجة تركيز الملكية Degree of Ownership Concentration: ويقصد بها الأسهم التي يملكها المساهمين الكبار من أفراد أو مؤسسات.

ب. طبيعة الملاك Nature of the Owner: يمكن أن تكون المصارف مملوكة ملكية خاصة Private، أو ملكية حكومية Government Owned، أو ملكية مشتركة Mixed Owned.

وبعد هيكل الملكية أحد العوامل المؤثرة على أداء المصرف وثروة الملاك، وتتمثل المشكلة الأساس في تكلفة الفصل بين الملكية عن الإدارة أو ما تسمى أحياناً بتكاليف الوكالة، التي تنتج بسبب تشتت الملكية في المصارف الكبيرة، ولهذا السبب، تصبح المشكلة الموجودة بين المالك والوكيل أكثر تعقيداً بسبب المعلومات غير المتماثلة الموجودة بينهما، وعلاوة على ذلك، تصبح درجة تركيز الملكية أكثر تشتتاً، مما يؤدي إلى فجوة أوسع بين سيطرة الملاك على المصرف من جانب ورقابة الإدارة على المصرف من جانب آخر (Turki & Sedrine,2012:123).

المبحث الثاني: مفهوم الأداء المالي والربحية:**أولاً: مفهوم الأداء المالي Financial performance:**

يرى (Agbib,et.al.,2018:126) أن الأداء المالي يعبر عن مدى قدرة المصرف على استخدام موارده لتحقيق الربح الأمثل، وقد ذكر (Mochklas,et.al.,2018:554) الأداء المالي بأنه "الوضع المالي للمؤسسة خلال فترة معينة، الذي يشمل جمع واستخدام الأموال التي يتم قياسها من خلال عدة مؤشرات مثل (نسبة كفاية رأس المال والسيولة والربحية)، فالأداء المالي هو قدرة المؤسسة على إدارة مواردها والتحكم فيها.

ثانياً: مؤشرات الربحية:

تقيس مؤشرات الربحية قدرة المصرف على تحقيق أرباح من عمليات الاستثمار التي يقوم بها، ويدل ارتفاع مؤشر الربحية على أن مستوى أداء جيد للمصرف. ويمكن قياس ربحية المصارف باستخدام نسب مختلفة ومنها التي يستعرضها الجدول (1) الآتي: (الإماري، ٢٠١٥: ٥٨) (Gizaw,2016:24)

الجدول (1) نسب قياس ربحية المصارف

المؤشر	الدلالة	الصيغة	المصدر
معدل العائد على الموجودات	يقاس بقسمة صافي الربح بعد الضرائب والفوائد إلى إجمالي الموجودات، وتشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المصرف في استخدام موجوداته للحصول على الربح.	صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي 100% الموجودات ×	(Lesakova,2007:259)
معدل العائد على حق الملكية	استخدام المصرف حقوق المساهمين من أجل تحقيق أرباح طائلة، ويقاس بقسمة صافي الربح بعد الضرائب على حق الملكية.	صافي الربح بعد الضريبة / حق الملكية 100% ×	(Qadri,2020:25)
ربح السهم	يقيس صافي ربح السهم الذي يمكن أن يكسبه المصرف عند تشغيل عملياته، ويتم احتسابه بقسمة صافي الربح بعد الضرائب على عدد الأسهم.	صافي الربح بعد الضريبة / عدد الأسهم 100% ×	(الشيخ، ٢٠٠٨: ٤٨)
معدل العائد على الودائع	يقيس قدرة المصرف على جني الأرباح من خلال استثمار الودائع بمختلف الأنشطة الاستثمارية.	صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الودائع 100% ×	(Malova,et.al.,2018:8)
معدل العائد على الأموال المتاحة	تشير هذه النسبة إلى مقدار العائد الذي يحققه المصرف من توظيف الموارد المتاحة له.	صافي الربح بعد الضريبة / (إجمالي الودائع + حق الملكية) 100% ×	(الكروي، ٢٠٢٠: ٦)
هامش صافي الفائدة	الأرباح المتحققة من الأنشطة المعتمدة على الفوائد	(صافي إيرادات الفائدة - مصاريف الفائدة) / إجمالي الموجودات 100% ×	(Eswari,et.al.,2020:1274)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثين بالاعتماد على الأدبيات السابقة.

المبحث الثالث: وصف متغيرات البحث والأساليب الإحصائية المستخدمة:

يتضمن المبحث وصف متغيرات البحث وعرض المؤشرات الخاصة به ولكل نوع من المصارف عينة البحث من حيث ملكيتها، إذ اشتمل على عرض المتغيرات المستقلة المعبرة عن هيكل الملكية الأجنبية، والمتغيرات التابعة التي تمثل بمؤشرات الربحية، لعينة المصارف التجارية والبالغ عددها (8) مصارف وللمدة الزمنية الممتدة (٢٠١٠-٢٠٢٠)، وسيتم عرض هذا المبحث بالشكل الآتي:

أولاً: وصف عينة البحث:

اشتملت عينة البحث على مجموعة من المصارف التجارية الأجنبية العاملة في العراق البالغ عددها (8) مصارف أجنبية، كما هو موضح في الجدول (2).

(٢٥٣)

الجدول (2) عينة البحث

الدولة	المصارف الأجنبية	سنة التأسيس	رأس المال دولار
العراق	مصرف ستاندرد تشارترد	1969	50,000,000
	مصرف بيروت	1963	50,000,000
	مصرف ايش بنك التركي	1924	50,000,000
	مصرف البحر المتوسط	1944	50,000,000
	المصرف الاهلي العراقي	1995	14,934,289
	مصرف بغداد	1992	1,190,476
	مصرف الائتمان العراقي	1998	15,432,098
	مصرف التجاري العراقي	2003	16,666,666

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

ثانياً: متغيرات البحث:

استخدم البحث مجموعة من المؤشرات لقياس أثر هيكل الملكية في ربحية المصارف التجارية، وتم تحديد هذه المؤشرات بناءً على الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث، وأبرز هذه المؤشرات:

١. المتغيرات المعتمدة:

وتتضمن بعض مؤشرات لقياس ربحية المصارف عينة البحث، واتفقت العديد من الدراسات على هذه المؤشرات منها دراسة (Lesáková, 2007).

أ. العائد على الموجودات (ROA):

ويقاس بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على إجمالي الموجودات، وتشير هذه النسبة إلى كفاءة المصرف في استخدام موارده للحصول على الربح (فخري وقادر، ٢٠١٦: ١٥٠). ويمكن احتساب معدل العائد على الموجودات بالمعادلة الآتية:

$$\text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{إجمالي الموجودات} \times 100$$

ب. العائد على حق الملكية (ROE):

يقاس بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حق الملكية، وتشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف مصادر تمويله الذاتية (حقوق المساهمين) للحصول على الربح (الكروي، 2009: 5) ويمكن احتساب العائد على حق الملكية من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{حق الملكية} \times 100$$

٢. المتغيرات المستقلة:

- الملكية الأجنبية (Fore): متغير وهمي، يأخذ قيمة واحد إذا كانت الملكية الأجنبية أكثر من 50%، ويأخذ القيمة صفر إذا كانت الملكية الأجنبية أقل من 50% (الشرعة، ٢٠٢٠: ١٠).

٣. المتغيرات الضابطة الخاصة بالمصرف:

أ. حجم المصرف (Size): في العديد من الدراسات السابقة، تم استخدام إجمالي الموجودات لمعرفة التأثير المحتمل لحجم المصرف على الأداء المالي في المصارف، إذ يتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات لتمثيل حجم المصرف كمتغير تحكم، ويمكن أن يؤثر حجم المصارف على الأداء المالي، لأن المصارف الكبيرة يمكن أن تستثمر أكثر ومن ثم تدر أرباحاً أكثر من المصارف ذات الحجم الصغير، علاوة على ذلك تعد المصارف التي تمتلك موجودات أكثر يكون أدائها أفضل على عكس تلك المصارف التي لا تمتلك قدراً مناسباً من

الموجودات، فضلاً عن ذلك، فإن المصرف الكبير يكون قادر على العمل بكفاءة؛ وهذا يعزى إلى وفورات الحجم، أي إن المصارف الكبيرة لديها أيضاً القدرة على توظيف إدارة من ذوي الخبرة التي يمكن أن تكون مفيدة في اتخاذ قرارات الاستثمار ومن ثم تعزيز الأداء المالي للمصارف (Swai,2014:55).

ب. **عمر المصرف (Age):** تم قياس عمر المصرف بعدد سنوات عمل المصرف، إذ من المتوقع أن يلعب عمر المصرف دور في زيادة الخبرة والمعرفة لدى إدارة هذا المصرف، وكذلك زيادة قدرته على تنظيم أنظمتها المالية والإدارية مما يمكنه من مواجهة الكثير من المخاطر التي تواجهه (Swai,2014:55).

ت. **نموذج أعمال المصرف (NINC):** وهو نسبة الدخل من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل العاملة للسلطة المالية، تعكس هذه النسبة درجة تنوع الدخل في المصارف التجارية وتشير إلى أي مدى تم الاعتماد على الأنشطة غير التقليدية في تحقيق أرباح المصرف (Swai,2014:55).

٤. مؤشر السيولة (LOGAT):

يقاس بقسمة إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات، تعكس هذه النسبة توجه محفظة القروض في المصارف التجارية ومدى اعتمادها على القروض في توظيف أموالها، كما يعد أهم مقياس لنسبة القروض المستخدمة في رأس المال لتمويل الموجودات وكلما زادت النسبة ارتفعت المخاطر في المصرف (Swai,2014:55).

الجدول (3) وصف متغيرات البحث

الدراسات السابقة	الدلالة	الرمز	متغيرات البحث
المتغيرات التابعة			
فخري وقادر، ٢٠١٦	يقيس نسبة صافي الربح بعد الفوائد الضرائب إلى إجمالي الموجودات، تشير هذه النسبة إلى كفاءة المصرف في استخدام موارده للحصول على الربح.	ROA	العائد على الموجودات
فخري وقادر، ٢٠١٦	يقيس نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي الموجودات، تشير هذه النسبة إلى استخدام المصرف مصادر تمويله الذاتية (حقوق المساهمين) للحصول على الربح.	ROE	العائد على حق الملكية
المتغيرات المستقلة			
Swai,2014	متغير وهمي، يأخذ القيمة 1 إذا كانت غالبية الملكية من فئة أجنبية، ويأخذ القيمة 0 إذا كانت غالبية الملكية محلية.	Fore	الملكية الأجنبية
المتغيرات الضابطة الخاصة بالمصرف			
Swai,2014	يعبر عن تصنيف المصرف قيد البحث إلى مصرف صغير الحجم ومصارف كبيرة الحجم، إذ يتم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الموجودات في المصرف.	Size	حجم المصرف
بطاينة وآخرون، ٢٠١٩	تم قياس عمر المصرف بعدد سنوات عمل المصرف، إذ من المتوقع أن يلعب عمر المصرف دور في زيادة الخبرة والمعرفة لدى إدارة هذا المصرف، وكذلك زيادة قدرته على تنظيم أنظمتها المالية والإدارية مما يمكنه من مواجهة الكثير من المخاطر التي تواجهه.	Age	عمر المصرف
Swai,2014	تعكس هذه النسبة توجه محفظة القروض في المصارف التجارية ومدى اعتمادها على القروض في توظيف أموالها.	LOGAT	إجمالي القروض إلى إجمالي الموجودات
Swai,2014	تعكس هذه النسبة درجة تنوع الدخل في المصارف التجارية وتشير إلى أي مدى تم الاعتماد على الأنشطة غير التقليدية في تحقيق أرباح المصرف.	NINC	الدخل من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

ثالثاً: منهجية تقدير الانموذج:

بهدف الوصول إلى نتائج أكثر دقة وواقعية، والحصول على تحليل منطقي، للعوامل الرئيسية المؤثرة في مؤشر الربحية في العراق يمكن استخدامه في اتخاذ القرارات الصائبة، فقد اعتمد البحث الخطوات الآتية:

١. أسلوب البيانات المدمجة:

يقصد بمصطلح البيانات المزدوجة بأنها عبارة عن تقنية تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية، إذ تصف البيانات المقطعية سلوك عدد من العناصر أو الوحدات المقطعية خلال فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلسلة الزمنية سلوك فرد واحد خلال مدة زمنية معينة، أي إن panel data بيانات هجينة تجمع بين نوعين من البيانات، إذ يمكن دمج بين مزايا كل منها، ويمكنها إلى حد ما تجنب أوجه القصور في كل منهما، إذ إن المقصود بـ (Panel data) هو المشاهدات المقطعية، مثل (الدول، المدن، الشركات، الأسر، المصارف)، خلال فترة محددة (الدباغ، ٢٠٢٠: ٧٨).

النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية:

هناك ثلاث اشكال رئيسية لتحليل البيانات المدمجة وهي:

أ. أنموذج الانحدار التجميعي:

يعد انموذج (Pooled Regression Model) أحد أبسط نماذج البيانات المدمجة (Panel Data)، إذ يُفترض أن جميع المعاملات ثابتة بمرور الوقت، أي يتم إهمال تأثير الوقت (الدباغ، ٢٠٢٠: ٧٨).

ب. أنموذج الأثر الثابت:

في هذا الانموذج، تتم دراسة التأثيرات الثابتة على المتغير التابع، التي لا تتغير أثناء تغيير الوقت أو أثناء تغيير الوحدات المقطعية أو أثناء تغيير كليهما (قد تكون لوائح خاصة لشركة أو قوانين حكومية أو قوانين معينة تتعلق بفترة زمنية) بعض الوقت، أو الأساليب الإدارية، أو الخصائص الجغرافية المكانية، أو الأحداث التاريخية... حسب طبيعة الظاهرة قيد البحث). يمكن استخدام هذا النموذج لإظهار الفرق بين وحدات المقطع العرضي من خلال تضمين متغيرات الترميز (الوهمية) في النموذج التي تساعد على التمييز بينها، وتعمل كمتغيرات توضيحية خاصة بوحدات المقطع ذات تأثير ثابت عبر الفترات الزمنية على المتغير التابع (الحبوباتي، ٢٠١٧: ٥٥).

ت. أنموذج الأثر العشوائي:

بخلاف أنموذج التأثير الثابت (FEM)، يتعامل أنموذج التأثير العشوائي (REF) مع التأثيرات المقطعية والزمنية كمميزات عشوائية وليست ميزات ثابتة، وبالتالي فإن هذا النموذج يعتمد على افتراض أساسي وهو عدم وجود ارتباط بين التأثيرات العشوائية ومتغيرات النموذج التفسيرية، كما يطلق عليه أحياناً نموذج مكون الخطأ، أو مكونات التباين، نظراً لإدراج التأثيرات العشوائية ضمن الخطأ العشوائي وبالتالي فهو يحتوي على عنصرين للخطأ (الدباغ، ٢٠٢٠: ٧٨).

المبحث الرابع: مناقشة وتحليل أثر هيكل الملكية الأجنبية في ربحية المصارف الأجنبية العاملة في العراق:

بهدف تصميم أنموذج كمي لمصفوفة المتغيرات عائدية هيكل الملكية (المتغيرات المستقلة) في ربحية المصارف ومؤشراتها (المتغيرات المعتمدة) في المصارف الأجنبية العاملة في العراق، تم بناء انموذجين اهتم الاول بأثر المتغيرات المستقلة الاربعة التي تضم: (حجم المصرف، عمر المصرف، والدخل من غير الفوائد الى إجمالي الدخل، وإجمالي القروض الى إجمالي الموجودات)، في مؤشر العائد على الموجودات، في حين اختص الثاني بأثرها في العائد على حق الملكية، باستخدام البيانات المزدوجة المتوازنة (Balanced Panel Data) وللفترة (٢٠١٠-٢٠٢٠) ليصبح إجمالي عدد المشاهدات (88) مشاهدة.

أولاً: الوصف الإحصائي لمتغيرات البحث:

يعد التوصيف الإحصائي، وسيلة لوصف مجموعة من البيانات، بما يمكن من تقديم فهم وحكم استدلالى عنها، عبر عرضها بطريقة واضحة، باستخدام مقاييس احصائية عدة وكالاتي:

الجدول (4) التوصيف الإحصائي لمتغيرات البحث الخاصة بالمصارف الأجنبية العاملة في العراق

المتغيرات	N	Mean	Std. Deviation	Minimum	Maximum
المتغيرات المعتمدة					
ROA	88	1.380	1.202	-1.518	6.231
ROE	88	6.024	5.184	-5.421	17.886
COST	88	37.294	22.777	4.057	99.215
NPL	88	12.080	18.289	0.012	84.00
المتغيرات الضابطة الخاصة بالمصرف					
Size	88	8.623	2.086	3.97	12.73
Age	88	42.359	26.617	8.00	96.00
NINC	88	40.141	27.237	0.009	93.724
LOGAT	88	32.056	19.657	9.531	94.662

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

من خلال الجدول (4) الذي يتضمن المتغيرات المعتمدة، يلاحظ ان متغير العائد على الموجودات (ROA) قد حصل على متوسط 1.38 وبانحراف قياسي 1.20 وأقل قيمة -1.518 وأعلى قيمة 6.231، أما المتغير المعتمد الثاني العائد على حق الملكية (ROE) فقد حصل على متوسط 6.024 وبانحراف قياسي 5.184 وأقل قيمة -5.421 وأعلى قيمة 17.886. كما يلاحظ متغير حجم المصرف (Size) قد حصل على متوسط 8.623 وبانحراف قياسي 2.086 وأقل قيمة 3.97 وأعلى قيمة 12.73، أما متغير عمر المصرف (Age) قد حصل على متوسط 42.359 وبانحراف قياسي 26.617 وأقل قيمة 8.00 وأعلى قيمة 96.00، ومتغير الدخل من غير الفوائد على إجمالي الدخل (NINC) قد حصل على متوسط 40.141 وبانحراف قياسي 27.237 وأقل قيمة 0.009 وأعلى قيمة 93.724، كذلك متغير إجمالي القروض على إجمالي الموجودات (LOGAT) قد حصل على متوسط 32.056 وبانحراف قياسي 19.657 وأقل قيمة 9.531 وأعلى قيمة 94.662.

ولاستكشاف البيانات، قبل البدء بتحليلها، تم فحصها للكشف عن وجود او عدم وجود خلل فيها وكما يأتي:

١. الكشف عن القيم المفقودة:

من خلال الجدول (4) العائد للوصف الاحصائي للمتغيرات المعتمدة والمتغيرات المستقلة اعلاه يلاحظ عدم وجود قيم مفقودة لاي من المتغيرات المدروسة.

٢. الكشف عن التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة (تعدد العلاقة الخطية) (Multicollinearity):

إن مشكلة التداخل من المشاكل الخطيرة التي تواجه الدراسات عند إيجاد علاقات التأثير بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، إذ أن هذه المشكلة تعمل ارباك في تحديد تأثير كل متغير مفسر على المتغير التابع مما يؤدي الى الحصول على مقدرات غير دقيقة، وبالتالي التوصل الى قرارات غير صحيحة ومربكة. ومن اجل الكشف عن وجود مثل هذه المشكلة يتم إيجاد قيم معامل تضخم التباين (VIF) ومعامل السماحية (Tolerance)، وكما موضح في الجدول (5).

الجدول (5) اختبارات الكشف عن التداخل الخطي الخاصة بالمصارف الأجنبية العاملة في العراق

Collinearity Statistics		
Variable	Tolerance	VIF
Size	0.889	1.125
Age	0.773	1.293
NINC	0.870	1.149
LOGAT	0.853	1.173

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

ومن خلال الجدول (5) يلاحظ ان جميع قيم (VIF) أقل من 10 مما يدل على أنه لا يوجد هناك علاقات خطية بين المتغيرات المستقلة، كما ان قيم معامل السماحية (Tolerance) كان أكبر من 0.1 مما يدل كذلك على انه لا يوجد هناك مشكلة تعدد العلاقة الخطية بين المتغيرات المستقلة.

ثانياً: تقدير وتحليل نتائج اثر هيكل الملكية الاجنبية في ربحية المصارف الأجنبية العاملة في العراق:

تعكس نماذج أثر هيكل الملكية في ربحية المصارف الأجنبية العاملة في العراق، أثر المتغيرات المستقلة الاربعة التي تضم: حجم المصرف (SIZE)، عمر المصرف (AGE)، والدخل من غير الفوائد الى إجمالي الدخل (NINC)، وإجمالي القروض الى إجمالي الموجودات (LOGAT)، في مؤشر الأداء المالي (الربحية) المعبر عنها بالمؤشرات: العائد على الموجودات (ROA)، والعائد على حق الملكية (ROE).

أ. تقدير وتحليل أثر عائدية هيكل الملكية في مؤشر العائد على الموجودات (ROA):

بعد إجراء الفحوصات كافة على متغيرات البحث، يتم تقدير أثر المتغيرات التنبؤية في المتغير المعتمد باستخدام نماذج انحدار البيانات المزدوجة الثلاثة، بدءاً بنموذج الانحدار التجميعي (PRM)، ومن ثم نموذج الانحدار ذو التأثير الثابت (FEM)، واخيراً نموذج الانحدار ذو التأثيرات العشوائية (REM)، والمدرجة في الجدول (7)، ومن اجل المفاضلة واختيار النموذج الأكثر معنوية ودقة من النماذج الثلاثة، تم المفاضلة بينها ووفقاً لنتائج الاختبارات المدرجة في الجدول (8).

الجدول (7) المفاضلة بين نماذج الانحدار الثلاثة الخاصة بالمصارف الأجنبية العاملة في العراق

النموذج النهائي الذي تم اختياره	P Value of Hausman Test	النموذج المختار من اختبار Hausman	النموذج المختار من اختبار F	F tab.	F cal.	تقدير نموذج للمتغير التابع
Random Model	0.451	Random Model	Fixed Model	2.11	5.89	نتائج طريقة نماذج الانحدار للمتغير ROA

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

الجدول (8) نتائج تقدير نموذج العائد على الموجودات (ROA) الخاصة بالمصارف الأجنبية العاملة في العراق

Model	Pooled		Fixed		Random	
Variable	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.
C	0.667	0.002	0.972	0.000	0.434	0.631
SIZE	-0.030	0.276	0.200	0.001	0.250	0.004
Age	-0.004	0.152	-0.045	0.002	-0.037	0.079
NINC	0.005	0.059	0.001	0.677	-0.003	0.580
LOGAT	0.021	0.000	0.016	0.006	0.016	0.165
Root MSE	1.096		0.907145		0.997788	
R-squared	000.33		000.59		000.18	
F-statistic	10.577		10.112		4.766	
Prob(F-statistic)	0.000		0.000		0.001	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

لقد جاءت النتائج السابقة لتبين ما يأتي:

١. وفقاً لنتائج المفاضلة بين نماذج الانحدار الثلاثة الواردة في الجدول (7) إذ انها تفوق قيمة F_{cal} على قيمة F_{tab} ، بما يقود إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على افضلية نموذج الأثر الثابت (Fixed Model)، على نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Effect)، وهو ما يتيح لنا الانتقال إلى المقارنة بين نموذجي الأثر الثابت (Fixed Model)، والاثـر العشوائي (Random Model)، من خلال اختبار Hausman فقد جاءت قيمة (prop.=0.451) اكبر من 0.05، وهو ما يفيد بضرورة قبول فرضية العدم والتي تنص على أن النموذج (Random Model) هو الأفضل.

٢. وبالاستناد الى نتائج الجدول (7)، وبعد التحقق من افضلية نموذج الاثر العشوائي في تقدير اثر عائدية هيكل الملكية في مؤشر الأداء المالي (ROA)، اتخذت معادلة التقدير الصيغة الآتية:

$$ROE = 0.434 + 0.250 \text{ Size}$$

٣. أظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير لمؤشر الحجم (size)، في مؤشر الأداء المالي (ROA).

٤. توافق التأثير الايجابي لمتغير الحجم (size) في مؤشر العائد على الموجودات (ROA) مع المنطق المالي والمصرفي، الذي يشير إلى أن زيادة الحجم يعمل على رفع مستويات العائد على الموجودات بمعامل 0.250، وهو ما جاء متوافقاً مع فرضية البحث.

٥. يعد العامل المتمثل بحجم المصرف (size)، العامل الأكثر تأثيراً في مؤشر العائد على الموجودات (ROA) لعينة المصارف الأجنبية العاملة في العراق خلال فترة البحث ٢٠١٠-٢٠٢٠، فقد فسر التغير في هـذا العامل ما مقداره 18.000% من التغيرات الحاصلة في مؤشر

العائد على الموجودات (ROA)، وهذا يشير الى ان المصارف الأجنبية الكبيرة العاملة في العراق تتمتع بكفاءة عالية استطاعت من خلال خبرتها الإدارية والمصرفية المتركمة وإمكانياتها المادية العالية من تحقيق الكفاءة وزيادة أرباحها.

٦. كما أظهرت تلك النتائج معنوية النموذج الاقتصادي ككل، من حيث قيمة اختبار F -Prob. (Statistic)، التي بلغت 0.001 عند مستوى معنوية 0.05.

٧. فشلت المتغيرات المتمثلة بنموذج اعمال المصرف الدخل (NINC)، والقروض (LOGAT)، والعمر (AGE) في إثبات تأثيرها المعنوي في نموذج العائد على الموجودات للمصارف العراقية الأجنبية، وربما يعود هذا الى وجود نقص في رأس المال البشري الذي بدوره يحد من جودة موظفي الإدارة في المصارف التجارية وهو ما جاء مخالفاً لفرضية البحث.

ب. تقدير وتحليل اثر عائدية هيكل الملكية في مؤشر العائ على حق الملكية (ROE):

بتقدير أثر المتغيرات التنبؤية في مؤشر الأداء المالي المعبر عنه بالعائد على حق الملكية (ROE)، تم اجراء انحدار البيانات المزدوجة وفقاً للنماذج الثلاثة: نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، والانحدار ذو التأثير الثابت (FEM)، والانحدار ذو التأثيرات العشوائية (REM)، تم الحصول على النتائج المدرجة في الجدول (9)، ومن ثم ومن اجل المفاضلة واختيار النموذج الأكثر معنوية ودقة من النماذج الثلاث، تم الركون الى نتائج الاختبارات المدرجة في الجدول (10).

الجدول (9) المفاضلة بين نماذج الانحدار الثلاثة الخاصة بالمصارف الأجنبية العاملة في العراق

النموذج النهائي الذي تم اختياره	P Value of Hausman Test	النموذج المختار من اختبار Hausman	النموذج المختار من اختبار F	F tab.	F cal.	تقدير نموذج للمتغير التابع
Fixed Model	--	--	Fixed Model	2.11	29.19	نتائج طريقة نماذج الانحدار للمتغير ROE

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

الجدول (10) نتائج تقدير نموذج العائد على حق الملكية (ROE) الخاصة بالمصارف الأجنبية العاملة في العراق

Model	Pooled		Fixed		Random	
Variable	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.	Coefficient	Prob.
C	0.083	0.842	6.453	0.000	3.941	0.327
SIZE	0.072	0.666	0.790	0.002	0.613	0.076
Age	0.108	0.000	-0.177	0.003	-0.099	0.256
NINC	0.015	0.212	-0.005	0.540	0.001	0.946
LOGAT	0.006	0.834	0.015	0.272	0.038	0.382
Root MSE	4.475		3.571		3.792	
R-squared	0.550		0.890		0.090	
F-statistic	25.670		61.571		2.134	
Prob(F-statistic)	0.000		0.000		0.083	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10.

لقد جاءت النتائج السابقة لتبين ما يأتي:

١. وفقاً لنتائج المفاضلة بين نماذج الانحدار الثلاث الواردة في الجدول (7) ومن إذ تفوق قيمة F_{cal} على قيمة F_{tab} ، بما رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على افضلية نموذج الاثر الثابت (Fixed Model)، على نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Effect)، وهو ما يتيح لنا الانتقال الى المقارنة بين نموذجي الاثار الثابت (Fixed Model)، والاثار العشوائي (Random Model)، من خلال اختبار Hausman، الذي لم يتمكن من اظهار معنويته لذا فقد تم اختيار النموذج الثابت كأفضل نموذج للتنبؤ.

٢. وبالاستناد الى نتائج الجدول (7)، انه وبعد التحقق من افضلية نموذج الاثر الثابت في تقدير اثر عائدية هيكل الملكية في مؤشر الأداء المالي المعبر عنه بالعائد على حق الملكية (ROE)، اتخذت معادلة التقدير الصيغة الآتية:

$$ROE = 6.453 + 0.790 \text{ Size} - 0.177 \text{ Age}$$

٣. أظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير لكل من مؤشري الحجم (size)، والعمر (AGE)، في مؤشر الأداء المالي (ROE).

٤. توافق التأثير الايجابي لمتغير الحجم (size) في مؤشر العائد على حق الملكية (ROE) مع المنطق الاقتصادي، وهذا ما جاء متوافقاً مع فرضية البحث في جزئية خضوع العائد على حق الملكية لتأثير الحجم، الذي يشير إلى أن زيادة الحجم يعمل على رفع مستويات العائد على حق الملكية بمعامل 0.790.

٥. جاء الأثر السلبي لمؤشر العمر (AGE) في مؤشر العائد على حق الملكية (ROE) مناقضاً للمنطق الاقتصادي، الذي يشير إلى انخفاض عمر المصرف يعمل على رفع مستويات الأداء المالي وبمعامل -0.177، ما يعكس تغير مؤشر العائد على حق الملكية (ROE) بمقدار -0.177، وربما يعود ذلك الى استمرارية مصارف بيئة العينة في استخدام الاساليب القديمة والتقليدية في الصيرفة، وعدم استجابتها لتطويع العمل المصرفي وادخال المزيد من الابتكارات والحداثة، ما أدى الى بعد ادائها المقاس بربحيته عن التطور المطلوب وهذا ما جاء مخالفاً لفرضية البحث ومتوافقاً لدراسة (القذافي، ٢٠١٢).

٦. تعد العوامل المتمثلة بحجم المصرف (SIZE)، والعمر (AGE)، العوامل الأكثر تأثيراً في مؤشر العائد على حق الملكية (ROE) لعينة المصارف الأجنبية العاملة في العراق خلال فترة البحث ٢٠١٠-٢٠٢٠، فقد فسر التغير في هذه العوامل ما مقداره 89.00% من التغيرات الحاصلة في مؤشر العائد على حق الملكية (ROE).

٧. كما اظهر تلك النتائج معنوية النموذج الاقتصادي ككل، من حيث قيمة اختبار (F- Prob. Statistic)، التي بلغت 0.083 عند مستوى معنوية 0.05.

٨. فشلت المتغيرات المتمثلة بنموذج اعمال المصرف الدخل (NINC)، والقروض (LOGAT)، في إثبات تأثيرها المعنوي في نموذج ربحية المصرف للمصارف الأجنبية العاملة في العراق، وربما يعود هذا الى وجود نقص في رأس المال البشري الذي بدوره يحد من جودة موظفي الإدارة في المصارف التجارية وهو ما جاء مخالفاً لفرضية البحث.

الاستنتاجات:

هدف البحث لبيان أثر هيكل الملكية الأجنبية في ربحية المصارف الأجنبية العاملة في العراق، وبعد تقدير النماذج الخاصة بالبحث، والانتها من اختبار فرضياتها ومناقشته، تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات التي بني على أساسها مجموعة من النتائج العلمية التي تم الوصول اليها، وكالاتي:

١. ظهر حجم المصرف تأثيرات ايجابية على مؤشرات الربحية للمصارف الأجنبية العاملة في العراق.
٢. أظهر متغير عمر المصرف تأثيراً سلبياً على مستوى الربحية المعبر عنها بمؤشر العائد على حق الملكية للمصارف الأجنبية العاملة في العراق، نتيجة لبُعد المصارف قديمة التأسيس عن مواكبة التطورات في العمل المصرفي وتمسكها وكادها بالعمل التقليدي ومقاومة الحداثة.
٣. عدم معنوية دخول متغير إجمالي القروض الى إجمالي الموجودات في مؤشرات الربحية، لعدم أهميتها كعوامل محددة لمستوى الأداء المالي للمصارف الأجنبية العاملة في العراق.

التوصيات:

١. تحفيز المصارف على انشاء الفروع المصرفية ذات الاحجام الكبيرة، وبما يمكن من الاستفادة من مزايا كبر حجم المصرف التي تكمن في تحقيق الوفورات الداخلية وتنوع الموجودات للوصول إلى درجة معقولة من المخاطر، ورفع العوائد لتحسين الأداء المصرفي.
٢. ضرورة الاهتمام باستحداث الانشطة والمنتجات المصرفية التي تتوافق مع بيئة العراق، مما يلزم المصارف أن تجد السبل المناسبة في عملها، لضمان احداث التأثير المنشود للنمو، ودخل المصرف، والقروض.
٣. إن المصارف الأجنبية العاملة في العراق مطالبة بأن تعيد النظر في جميع نشاطاتها التي تقوم بها في ضوء الموازنة بين الربحية والامان وبما يعزز الاثر الايجابي لرفع دخل المصرف في مستوى الأداء المصرفي.
٤. ضرورة التوسع في انشاء المصارف الأجنبية لخلق حالة المنافسة الصحية، وبما يصب في تعزيز الأداء المالي للقطاع المصرفي.
٥. ضرورة بالاهتمام بالقروض ودعم اثرها الايجابي ، عبر خلقها الربحية، وبما ينسجم مع طبيعة البيئة المصرفية التي تعمل بها هذه المصارف وتذليل القيود التي تحد من عملها.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. أبو العلا، أسامة مجدي فؤاد محمد، ٢٠١٩، أثر هيكل الملكية وهيكل التمويل على إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصري، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد ٢٣، العدد ٤، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر.
٢. آدم، محمد حسين احمد، ٢٠١٦، أثر المخاطر المالية على الأداء المالي للمصارف السودانية: بالتطبيق على عينة من المصارف السودانية (٢٠١٢ - ٢٠١٦)، أطروحة دكتوراه، جامعة ام درمان الإسلامية، السودان.
٣. الاماري، عادل جاسم علي فرهود، ٢٠١٥، اثر سياسات الاقتصادية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية العاملة في الأردن والعراق للفترة ١٩٩٩ - ٢٠١٢، أطروحة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن.
٤. بطاينة، هنادي تركي محمد و عبد، سوزان رسمي و سويدان، ميشيل سعيد، ٢٠١٩، اثر هيكل الملكية والحاكمية المؤسسية على الأداء المالي للشركات الأردنية المدرجة، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ١٥، العدد ١، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، الأردن.

٥. الحبوباتي، جيهان، ٢٠١٧، الآثار التنموية والاجتماعية لتباين توزيع الاستثمارات الصناعية بين المحافظات السورية: دراسة إحصائية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
٦. الخزاعلة، صهيب محمد سليمان، ٢٠١٨، أثر الملكية الأجنبية والمحلية على ربحية البنوك المدرجة على بورصة عمان للأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.
٧. الدباغ، نوار كنعان حسين، ٢٠٢٠، قياس أثر بعض المتغيرات المالية والنوعية على القطاع المالي: دراسة تحليلية لبلدان مجلس التعاون الخليجي للفترة ٢٠١٧-٢٠٠٥، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الموصل، العراق.
٨. الركابي، محمد عبدالسلام، ٢٠٢٢، أثر أنماط هيكل الملكية على السلوك التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية التجارة، المجلد ٦، العدد ١، مصر.
٩. زريقات، زياد محمد و الغرابية، محمد عبد الرحمن و الحداد، لارا محمد، ٢٠١٦، تكاليف الوكالة والحاكمة المؤسسية، دليل من الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ١٢، العدد ٢، الجامعة الأردنية، الأردن.
١٠. سيماء، ربيع إبراهيم، ٢٠١٨، أثر هيكل ملكية المنشأة في ملائمة معلومات التقارير المالية لقرارات المستثمرين: دراسة تحليلية في الشركات المساهمة العامة، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
١١. الشرعة، ناريمان علي حسين، ٢٠٢٠، أثر حجم الملكية الأجنبية والمحلية على أداء القطاع الصناعي الأردني، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.
١٢. شقور، عمر فريد، ٢٠١٦، أثر هيكل الملكية في ممارسة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الفنادق المدرجة في بورصة عمان، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد ١٦، العدد ٢، جامعة الزرقاء.
١٣. شقور، عمر فريد، ٢٠١٧، العوامل المؤثرة في تكاليف الوكالة: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان، المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المجلد ٣، العدد ٢، فلسطين.
١٤. الشيخ، فهمي مصطفى، ٢٠٠٨، التحليل المالي، الطبعة الأولى، مكتبة الكتب، رام الله، فلسطين.
١٥. العامري، احمد بن محمد، ٢٠١٨، أثر هيكل الملكية على العلاقة بين هيكل رأس المال والأداء المالي: دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في السوق المالي السعودي، المجلة العربية للإدارة، المجلد ٣٨، العدد ٢، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية.
١٦. الفار، سماح غفيف عاشور، ٢٠١٨، العوامل المؤثرة على الأداء المالي للشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين باستخدام نموذج Tobin's q، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، غزة، فلسطين.
١٧. فخري، سامر محمد، قادر، أسو بهاء الدين، ٢٠١٦، مؤشر الربحية المصرفية والعوامل المؤثرة فيه: دراسة قياسية في عينة من المصارف التجارية العراقية، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد ٦، العدد ٢، جامعة كركوك، العراق.
١٨. الفضل، مؤيد محمد علي والجبوري، أزهر صبحي، ٢٠١٧، العلاقة بين الملكية الإدارية ونسبة المديونية في ضوء الخصائص المالية للشركة وهيكل الملكية: دراسة حالة الأردن، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد ١٤، العدد ٥٥، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.
١٩. القذافي، محمد الطيب موسى، ٢٠١٢، محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية: دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.
٢٠. القذافي، محمد الطيب موسى، ٢٠١٢، محددات الربحية في المصارف التجارية الليبية: دراسة مقارنة بين المصارف التجارية الليبية خلال الفترة من (١٩٩٥-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.
٢١. الكروي، بلال نوري سعيد، ٢٠٠٩، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة: دراسة مقارنة بين مصرفي الرافيدين والرشد، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد ٦، العدد ٢٤، العراق.
٢٢. مصطفى، محمد عبده محمد، ٢٠٠٩، تأثير هيكل الملكية على أداء الشركات الإماراتية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد ٤، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر.
٢٣. منصور، محمد منصور محمد، ٢٠١٩، مقارنة كفاءة أداء البنوك المحلية والأجنبية في الأردن، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت، الأردن.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

24. Aburime, Uhomoibhi Toni, 2018, Impact of Ownersgep Structure on Bank Profitability in Nigeria, <https://www.researchgate.net>.
25. Abu-Serdaneh, Jamal, Mahd, Osama Abdel Latif, Jarbou, Loay Saleh, 2018, Ownership Structure Impact on Jordanian Banks' Financial Performance, Asian Journal of Accounting and Governance 9, Issn 2180-3838.

26. Adzobu, L.D., Agbloyor, E.K. & Aboagye, A., 2017, The Effect of Loan Portfolio Diversification on Banks' Risks and Return: Evidence from An Emerging Market. *Managerial Finance*, 43(11), 1274–1291. <https://doi.org/10.1108/Mf-10-2016-0292>
27. Al Manaseer, Mousa F., Riady, Mohamed, Al- Hindawi, Riyad & Al- Dahiyat, Mohamed Abd Ulahim, 2012, The Impact of Corporate Governance on The Performance of Jordanian Banks, *European Journal of Scientific Research*, Vol.67, No.3.
28. Chantapong, Saovane, 2003, A Comparative Study of The Performance of Domestic and Foreign Banks in Thailand: Regression Analysis, <https://www.ling-spring.com>.
29. Chege, Jane Wanjiru, 2013, Relationship Between Ownership Structure and Financial Performance Among Commercial Bank Listed in The Nairobi Securities Exchange in Kenya, Master Thesis, University of Nairobi.
30. Fatihudin, Didin & Mochklas, Ochamad, 2018, How Measuring Financial Performance, *International Journal of Civil Engineering and Technology (Ijciet)* Vol. 9, Issue 6.
31. Gizaw, Solomon, 2016, Financial Performance Analysis of Debre Birhan Naturl Spring Water Plc, Phd Thesis, St.Mery's University.
32. Habuš, Ada Guštin, Prašnikar, Janez, 2021, Concentrated Ownership and Firm's Performance: A Bibliometric Analysis of The Literature, *Economic and Business Review*, Vol. 23, Issue 3, <https://www.ebrjournal.net>.
33. Keerthi, K, Eswari, S, 2020, A Study on Financial Performance Using Ratio Analysis of Kumbakonam Central Co-Operative Bank, *Ictact Journal on Management Studies*, August, Vol. 6, Issue 3.
34. Khalifa, Sameh, 2018, The Agency Problem Between Shareholders And Holders of Debt Instruments Measures to Motivate Managers to Maximize Shareholder Profit Mechanisms for Managers to Avoid Aggressive Oversight, <https://www.researchgate.net>.
35. Lawala, Ohiani Danjuma & Agbib, Eniola Samuel & Mustaphac, Lateef O., 2018, Effect of Ownership Structure on Financial Performance of Listed Insurance Firms In Nigeria, *Journal of Accounting, Finance And Auditing Studies* Vol.4, No.3 123-148.
36. Lesáková, Ľubica, 2007, Uses and Limitations of Profitability Ratio Analysis in Managerial Practice, *The International Conference on Management, Enterprise and Benchmarking*.
37. Malova, Alexandra & Olga, Podkoritova & Jan, Eklov, 2018, Linking Customer Satisfaction to Financial Performance: An Empirical Study of Scandinavian Banks, *Total Quality Management and Business Excellence*, Vol. 31, Issue 15, <https://www.heinonline.com>.
38. Mamatzakis, Emmanuel & Zhang, Xiaoxiang & Wang, Chaoke, 2017, Ownership Structure and Bank Performance: An Emerging Market Perspective, *Mpra Paper No. 80653*, <http://www.mpra.ub.net>.
39. Osemene, Olubunmi Florence, Adeyele, Joshua Solomon, Adinnu, Pauline, 2018, The Impact of The Ownership Structure and Board Characteristics on Earnings Management in Nigeria's Listed Deposit Money Banks, *Ekonomski Fakultet Univerziteta U Kragujevcu*, Vol. 20, Sveska 3, 215-227.
40. Qadri, Faran Ahmad, 2020, The Financial Statement Analysis of Commercial Banks in Bahrain: A Case Study of Ahli United Bank, *Revista Científica Del Amazonas*, Vol. 3, No. 52.
41. Strik, Marco, 2011, The Implications for Dispersed Ownership Structure Vs. Large Shareholders on Company Performance in The Us, Master Thesis.
42. Swai, Janeth P, Mbogela, Cosmas S, 2014, Do Ownership Structures Affect Banks, Performance? Anempirical Inquiry on to Tanzanian Bank Industry, *Acra Journal of Finance And Risk Perspectives*, Vol. 3, Issue 2, June 2014, P. 47-66.
43. Tanko, Mohammed & Obiji, Amin & Mohammed, Aisha, 2015, Impact of Plate Size and Composition on The Financial Performance of Banks in Nigeria, *African Business Journal*, Vol. 9 (16).

44. Turki, Amira, & Sedrine, Nadia, 2012, Ownership Structure, Board Characteristics and Corporate Performance in Tunisia, International Journal of Business and Management, Vol. 7, No. 4.
45. Tusiime, Immaculate & Nkundabanyanga, Stephen K & Nkote, Isaac N, 2011, Corporate Governance: Ownership Structure, Board Structure and Performance of Public Sector Entities, Journal of Public Administration and Policy Research, Vol. 3, No. 9.
46. Zhengining, Liu, 2015, Do We Need Local Ownership Requirement for Foreign Direct Investment? Evidence from Chinese Firms, National University of Singapore, Department of Economics, As 2-06-02, <https://www.etsg.org>.

